

مزايدة الخليوي في 3 أشهر إذا أقرت الحكومة الترخيص شهادة: الهيئة المنظمة جاهزة والأولوية لخفض الأسعار

للمشركتين معاً يقارب الـ30 في المئة وهذا يعني وجود فرص استثمار متاحة في الهاتفين الثابت والخليوي في مرحلة تنمية قطاع الاتصالات. أما إلى الإنترنت فقد حقق استخدامه اختراقاً لافتاً في السوق يوازي 26 في المئة. وشكلت تعرفات الدخول المنخفضة حافز استثمار لأكثر من 30 مقدم خدمة إنترنت، لكن التنافس خفض العدد إلى 20 مقدم خدمات إنترنت و6 مقدمي خدمات بيانات مرخص لهم. بالنسبة إلى خط الإنترنت الرقمي السريع ADSL، الذي وُضع قيد الإستعمال عام 2007، لا يزال اختراقه ضعيفاً، لكن وضعه يتحسن، نظراً إلى الطلبات المتزايدة خلال السنة الجارية.

وأوضح شحاده أن الهيئة تعمل حالياً على ثلاثة أسس إصلاحية، هي:

1 - إصدار تراخيص جديدة للحزمة العريضة Broadband لتشجيع استثمارات جديدة كبرى في مجال شبكات الألياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في كل المناطق، بالإضافة إلى استخدام فاعل لحيز الترددات اللاسلكية الوطنية. بما في ذلك فحص وإصلاح نظام الترخيص القائم حالياً والتراخيص القديمة الممنوحة إلى شركات خدمات الإنترنت والبيانات الموجودة.

2 - خصخصة شبكتي الخليوي المملوكتين للدولة وترخيصها، والترخيص لشبكة ثالثة وإذا اقتضى الأمر شبكة رابعة، لتشجيع المنافسة.

3 - خصخصة تشغيل الخطوط الثابتة المملوكة للدولة وترخيصها كونها مقدم خدمات ذات قوة تسويقية مهمة بالنسبة لبعض التجهيزات المهمة، كالخطوط التأجيرية والقنوات والحلقات المحلية.

وتشمل خطة الهيئة لترخيص الحزمة العريضة 3 حوافز لتشجيع الإستثمارات:

- إصدار عدد محدود من تراخيص الحزمة العريضة، ما عدا الترخيص الممنوح لشركة "اتصالات لبنان" المزمع تأسيسها؛

- خلال المدة الأولية يحق حصرياً لشركة اتصالات لبنان والذين نالوا تراخيص الحزمة العريضة والهاتف الخليوي، إنشاء شبكة أساسية لقنوات التوصيل backhaul، وأن يزاوخوا البيع بالجملة ومد الخطوط التأجيرية من شبكاتهم إلى غيرهم من مقدمي الخدمات؛

- وحتى نهاية الفترة الأولية، تبقى شركة اتصالات لبنان وكذلك المرخص لهم الجدد للحزمة العريضة هم وحدهم مقدمي الخدمات الحائزين على حقوق كاملة لإنشاء وصل معابر اتصالاتهم الدولية وبيع الخدمات الدولية بالجملة أو المفروق.

مع اقتراب موعد تأليف الحكومة الجديدة وفي انتظار بيانها الوزاري الذي يحدد سياساتها وتوجهاتها المقبلة، حرص رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة على تأكيد جهوزية الهيئة لاطلاق عملية خصخصة الهاتف الخليوي إذا توافر القرار السياسي لها أملاً أن تقر الحكومة المقبلة إصدار رخصتي الخليوي إضافة إلى رخصة ثالثة لإنشاء شركة اتصالات لبنان، مع تأكيده على أن لا مانع من إصدار رخصة رابعة بما يفتح المجال أمام المنافسة لزيادة الإيرادات من جهة وتحسين نوعية الخدمات وتوسيعها من جهة أخرى.

وأكد شحادة في لقاء صحافي شاركت فيه رئيسة وحدة الاعلام وشؤون المستهلكين محاسن عجم، أن الهيئة وضعت الآلية في انتظار قرار الحكومة، كاشفاً أن إنجاز مزايدة بيع الخليوي لا تستغرق أكثر من 3 أشهر في حال اتخذت الحكومة قرار الترخيص.

وعن أهمية الخصخصة اليوم، أوضح أن البلاد والاقتصاد لا يتحملان مزيداً من التأجيل وبات من الضروري اتخاذ القرار في هذا المجال بغية تحقيق الانفتاح والتنافسية المطلوبة لهذا القطاع الحيوي.

ورأى أن من مهمات الهيئة استعمال كل الإمكانيات المتاحة لتنمية قطاع الاتصالات، مع مراعاتها أحكام قانون الاتصالات، بما يدرّ مردوداً مهماً للإقتصاد والمواطنين. ففي سوق الهاتف الثابت، يبلغ معدل الاختراق بين 18 و20 في المئة أما في الخليوي، فمستوى الاختراق